

* خليل شاهين

المصالحة الفلسطينية بين نعي عملية السلام وتجاهل دروس "الربيع العربي"

على الرغم من سلسلة من التطورات التي يمكن أن تؤسس لمرجعية أخرى، جاء الموقف الفلسطيني الرسمي بدءاً من انطلاق عملية المصالحة الوطنية، مروراً بالمتغيرات في الوضع العربي، ودروس مسيرات العودة في ١٥ أيار/مايو، والدعوات إلى مسيرات مماثلة في ٥ حزيران/يونيو، وليس انتهاء بإعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من حيث الجواهر وفاة "عملية السلام" على إيقاع تصفيق حماسي في الكونغرس الأميركي في ٢٤ أيار/مايو.

ففي ختام مرحلة انتظار خطاب الرئيس الأميركي براك أوباما، وبعده خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية، رحبت القيادة الفلسطينية في بيان صدر عقب اجتماعها في رام الله في ٢٥ أيار/مايو بـ "موقف الرئيس أوباما الذي أكد حدود سنة ١٩٦٧ لدولة فلسطين"، ودعت إلى "وضع آلية فعلية، وجدول زمني محدد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر المقبل من قبل مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية الدولية، وذلك من أجل تنفيذ أفكار الرئيس أوباما وجميع المرجعيات السياسية الأخرى التي تستند إلى الشرعية الدولية حتى تنطلق عملية سياسية جادة".^(١)

ولم توضح القيادة الفلسطينية في البيان الختامي لاجتماعها ما إذا كانت تقصد أفكار أوباما في خطابه الأول في ١٩ أيار/مايو، أو في خطابه الثاني في ٢٢ أيار/مايو الذي أجهز عملياً على إشارته إلى قضية الحدود في خطابه الأول. ومع ذلك، لم يشر أوباما في أي من الخطابين إلى حدود سنة ١٩٦٧ بصفتها خط النهاية لعملية المفاوضات كما يوحي موقف القيادة الفلسطينية، بل باعتبارها نقطة البداية، أي أنها تُطرح كقضية تفاوضية مرجعيتها مبدأ "تبادل الأراضي" الذي اعتمد بموافقة المفاوض الفلسطيني، فضلاً عن "الوقائع الديموغرافية" القائمة على الأرض، وبطريقة تعطي إسرائيل "حق الفيتو" إن لم توافق على المطالب الفلسطينية بشأن خط حدود الدولة.

وعلى الرغم من أن أوباما تراجع في خطابه الثاني أمام "إيباك" عن خطابه الأول في وزارة الخارجية الأميركية، والذي أكد فيه ضرورة أن تكون حدود سنة ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية المنتظرة مع إجراء تبادل للأراضي على طرفي الحدود، وتأجيل قضيتي القدس واللاجئين، فضلاً عن رفضه التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، فإن القيادة الفلسطينية رحبت بالخطابين، وقال ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تعقيباً على الخطاب الثاني، إن "موقف أوباما بشأن حدود عام ١٩٦٧ يشكل

(*) صحافي فلسطيني.

أساساً لبدء عملية سياسية جادة، إلا أنه يحتاج إلى موافقة صريحة من جانب إسرائيل. "وأضاف أن "مواقف إسرائيل الراضة للعودة إلى حدود ٦٧، وإجرائاتها على الأرض، وآخرها طرح ١٥٠٠ وحدة استيطانية في القدس، تدل على عدم جديتها تجاه عملية سلام حقيقية." (٢)

ورأى عبد ربه أن التوجه إلى الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بدولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ يبقى "خياراً" لدى الجانب الفلسطيني في مواجهة الاستيطان، وإغلاق الطريق أمام السلام، مضيفاً أن موقف الرئيس الأميركي من المصالحة بين "فتح" و"حماس" "غير مبرر، خاصة أنه ليس مطلوباً من الدول التعامل مع الأحزاب، وإنما مع منظمة التحرير التي لم ولن تغير مواقفها والتزاماتها." (٣)

أمّا صائب عريقات، صاحب الاستقالة المعلقة من رئاسة دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، فقدّم تفسيراً لا يظهر أن أوباما طالب به، بشأن تأجيل قضيتي القدس واللاجئين، عندما صرّح أن "أوباما تحدث بشكل واضح عن حل الدولتين لشعبين"، مشيراً إلى أن "قضية الحدود تسبق قضية اللاجئين والقدس والترتيبات الأمنية." (٤) وتجاهل عريقات توضيحات أوباما بشأن قضية الحدود في خطابه أمام مؤتمر "إيباك"، حين قال إن هذا يعني أن "الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني سيتفاوضان على حدود تختلف عن تلك التي كانت موجودة في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧"، مشيراً إلى أن "هذه صيغة معروفة لجميع الذين عملوا في هذه القضية لجيل كامل. فهي تسمح للطرفين باحتساب التغييرات التي حدثت على مدى السنوات الأربع والأربعين الماضية، بما في ذلك الحقائق الديموغرافية الجديدة على الأرض واحتياجات كلا الجانبين." (٥)

وفي ضوء ذلك، أشادت الصحف الإسرائيلية بخطاب الرئيس الأميركي أمام مؤتمر "إيباك"، وخلصت إلى أنه تبني المواقف الإسرائيلية الجوهرية، ولا سيما من حيث التزام الولايات المتحدة أمن إسرائيل، وعدم دعوة حكومة نتنياهو إلى الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧، وتأكيد أن الحل يجب أن يقوم "على أساس" هذه الحدود مع تبادل أراضٍ، أي تعويض الفلسطينيين بأراضٍ بديلة من الكتل الاستيطانية التي تنوي إسرائيل ضمها، فضلاً عن تصنيف "حماس" كحركة إرهابية، والالتزام بعدم فرض حل على إسرائيل، إلى جانب التشديد على أن "التنازلات" التي ستقدمها إسرائيل يجب أن تقابل بتطبيع العالم العربي علاقاته معها.

وفي اليوم نفسه (٢٥ أيار/مايو) الذي اجتمعت القيادة الفلسطينية، عاد أوباما خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده في لندن مع رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كامبرون، فكرر موقفه الراض لما بات يُعرف باسم "استحقاق أيلول/سبتمبر"، وقال مخاطباً الفلسطينيين: "إن التوجه إلى الأمم المتحدة لن يساعدكم في إقامة الدولة التي يجب أن تقوم من خلال الاتفاق بين الأطراف على طاولة المفاوضات"، وأضاف: "الأمم المتحدة يمكنها القيام بأشياء كثيرة ليس من بينها إقامة دولة فلسطينية، وأن السلام يتطلب تنازلات وتسويات مؤلمة من الأطراف المعنية." (٦)

وقبل ذلك بيوم واحد، كرر نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس الأميركي موقفه الراض عودة اللاجئين وتقسيم القدس والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتمسك باعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة العبرية، رافضاً الإقرار أصلاً بأن الضفة الغربية أرض محتلة، ومؤكداً أنها جزء من الوطن التاريخي لليهود وأرض الأجداد. كما طالب الرئيس محمود عباس بالتراجع عن التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على وضع الدولة، وبتمزيق اتفاق المصالحة مع حركة "حماس"، والعودة إلى التفاوض مع إسرائيل.

ومرة أخرى، ظهر عريقات كي يشرح ما يقوله الناطقون الأميركيون الذين عبّروا عن رضى البيت الأبيض عن خطاب نتنياهو، وليوضح أن "نتنياهو شوّه خطاب الرئيس الأميركي براك أوباما وفرض رؤيته للمتغيرات". غير أن الوزير الإسرائيلي دان مريدور رأى في المقابل أن خطاب أوباما أمام مؤتمر "إيباك" يدل على "حصول تقارب هام في مواقف الإسرائيليين والأميركيين، ووجود شراكة عميقة بينهما، وتفاهم إلى جانب المصالح المشتركة." (٧)

وفي حين عبّرت القيادة الفلسطينية عن اعتقادها أن "موقف الرئيس الأميركي بشأن حدود سنة ١٩٦٧ كمرجعية

للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية يشكّل أساساً لبدء عملية سياسية"، استبعد مسؤولون إسرائيليون إمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين في المدى المنظور. ونقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن موشيه يعلون، نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قوله إنه "لا يوجد وزير واحد في المجلس الوزاري للشؤون الأمنية يعتقد أن من الممكن التوصل إلى حل للصراع مع أبو مازن في المستقبل القريب"، مضيفاً: "لذا علينا التعود على فكرة أننا في وضع إدارة الأزمات وأننا لن نحلها، وهذا الوضع قائم منذ ٢٠ عاماً، وربما يستمر لمئة عام أخرى."^(٨)

لكن القيادة الفلسطينية ظلت متمسكة بالأمل في رهانها على استئناف المفاوضات، وطالبت خلال اجتماعها في اليوم التالي لخطاب نتنياهو، بـ "وضع آلية فعلية وجدول زمني محدد لا يتجاوز أيلول/سبتمبر المقبل من قبل مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية الدولية، وذلك من أجل تنفيذ أفكار الرئيس أوباما وجميع المرجعيات السياسية الأخرى التي تستند إلى الشرعية الدولية حتى تنطلق عملية سياسية جادة"، محذرة من أن "إغلاق الأبواب أمام العملية السياسية سوف يدفعها إلى دراسة جميع الخيارات الأخرى، لا سيما الذهاب إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن في أيلول/سبتمبر المقبل."^(٩)

وعدا بعض التصريحات الرسمية التي تحدثت في بيانات أو تصريحات افتقرت إلى خطط فعلية لأساليب عمل فلسطينية مستجدة مثل خيار "المقاومة الشعبية" ومقاطعة إسرائيل وعزلها دولياً، مثلما صدر عن اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في ١٧ آذار/مارس، كان الرئيس عباس أكثر حزمًا في تمسكه بخيار التفاوض حين قال في كلمته خلال اجتماع القيادة الفلسطينية: "قلنا ونقول أكثر من مرة إن خيارنا الأساسي هو المفاوضات ثم المفاوضات، ولكن إذا لم يحصل شيء في أيلول/سبتمبر سنذهب إلى خيار أيلول/سبتمبر. وبالمناسبة، خيار أيلول/سبتمبر ليس المقصود به عزل إسرائيل ولا سحب الشرعية عنها، هذا كلام غير صحيح، نحن ذاهبون إلى مخاطبة ١٩٢ دولة.. وهذا ليس عملاً أحادياً.. العمل الأحادي هو الاستيطان."^(١٠)

وتبقى هنا الإشارة فيما يخص الموقف الرسمي الفلسطيني، إلى تصريح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية تيسير خالد، الذي قال فيه: "إن البيان الذي صدر عن اجتماع القيادة، والذي تلاه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا يعكس ما دار في الاجتماع، وتحديدًا في مداخلات المشاركين حول الموقف من سياسة الإدارة الأميركية". وأضاف: "إن موقف الرئيس الأميركي براك أوباما سواء في خطابه في مقر الخارجية الأميركية، أو في خطابه أمام مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (إيباك) يشكّل انحيازاً سافراً لمواقف حكومة إسرائيل وأطماعها الاستيطانية العدوانية التوسعية المعادية للسلام"، مؤكداً أنه "في الوقت الذي حرص فيه الجميع على عدم الدخول في صدام سياسي مع الإدارة الأميركية، إلا إن الجو العام في المداخلات عبّر عن القلق العميق والغضب الشديد من مواقف الرئيس الأميركي."^(١١)

ماذا يعني "استحقاق أيلول/سبتمبر"؟

بينما عبّرت القيادة الفلسطينية عن استنكارها الشديد لما ورد في خطاب نتنياهو وترحيبها بخطاب أوباما، وفي حين أظهر الجميع حرصه على "عدم الدخول في صدام سياسي مع الإدارة الأميركية"، أبدى أوباما استعدادة لخوض "صدام سياسي" لمنع الجانب الفلسطيني من طرح قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود حيزان/يونيو ١٩٦٧ على الأمم المتحدة، ونَبّه الفلسطينيين إلى أن "أي تصويت في الأمم المتحدة لن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة". وقال إن "الولايات المتحدة ستقف في وجه أية جهود للاستفراد بإسرائيل في الأمم المتحدة أو أي محفل دولي، لأن شرعية إسرائيل أمر لا جدال حوله"، مشيراً إلى أن هذا الموضوع سيتصدّر أجندة جولته الأوروبية المقبلة.^(١٢)

وأشار بعض المصادر إلى أن الرئيس الأميركي يعتزم القيام شخصياً بزيارات لعدد من الدول الأوروبية لإقناعها بعدم دعم مطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، متمصاً دور السفير المتجول لتحقيق هذه الغاية، بدءاً من زيارته الأخيرة لبريطانيا، عشية اجتماع الدول الصناعية الثماني في فرنسا في ٢٦ أيار/مايو.

وفي الواقع، فإن الرئيس الأميركي يدرك أن الفلسطينيين لن يتمكنوا في أيلول/سبتمبر من الحصول على وضعية دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، على الرغم من أنه صانع "استحقاق أيلول/سبتمبر" بتعبيره قبل عام عن أمله برؤية فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة مع التناغم اجتماع الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المقبل، لكنه صار الآن يعبر عن مزيد من القلق إزاء تزايد الاعترافات الدولية بدولة فلسطين على حدود سنة ١٩٦٧، ومخاطر ظهور الولايات المتحدة في صورة الدولة شبه الوحيدة المعارضة لذلك في مجلس الأمن والجمعية العامة، إلى جانب إسرائيل بصفتها قوة الاحتلال، وربما مكرونيزيا، التي تقع - لمن لم يسمع بها - ضمن أرخبيل جزر الهند الشرقية، وترتبط بمعاهدة اتحاد حر مع الولايات المتحدة، وتصوّت إلى جانبها دائماً. ولا شك في أن ظهور الولايات المتحدة في صورة الدولة المارقة المعارضة لتحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال، هو آخر ما تريده الولايات المتحدة في وقت تحاول ترويج موقف يرحب بالتغيرات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة العربية.

أمّا الرئيس عباس والمسؤولون الفلسطينيون فيواصلون تكرار التلويح باستحقاق أيلول/سبتمبر في مواجهة توقف المفاوضات، ورفع سقف التوقعات بشأن إمكان الاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضواً جديداً في الأمم المتحدة، من دون أن يكلف أحد نفسه عناء توضيح ما سيحدث في أيلول/سبتمبر للرأي العام الفلسطيني، بل يمكن التساؤل أيضاً، وبناء على تجارب سابقة، ما إذا كان مروجو استحقاق أيلول/سبتمبر، في معظمهم، قد اطلعوا على ميثاق الأمم المتحدة والإجراءات المرعية بشأن قبول عضوية الدول الجديدة، ولم يولوا اهتماماً لاستشارة خبراء في هذا المجال. ولذلك، يستمر مسؤولون فلسطينيون الترويج لتوفر أغلبية كافية في الجمعية العامة للاعتراف بدولة فلسطين وقبول عضويتها في الأمم المتحدة، حتى لو اقتضى الأمر الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة بموجب إجراء "الاتحاد من أجل السلام".^(١٣)

لكن يبدو أن الرياح لا تجري في الأمم المتحدة كما تشتهي سفن القيادة الفلسطينية، فقبول عضوية دولة جديدة يستوجب خطوات إجرائية محددة، بموجب المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، تبدأ بتقديم الطلب الرسمي إلى الأمين العام للمنظمة الدولية، ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس الطلب بصفته الجهة المخولة بإصدار توصية بالقبول بأغلبية ٩ أصوات من الأصوات الـ ١٥، شرط ألا تستخدم حق النقض "الفيتو" أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس. وعندما يوصي المجلس بالموافقة على العضوية، يحال الطلب إلى الجمعية العامة للدراسة واتخاذ القرار. ويجب أن يحظى التصويت على قبول عضوية الدولة الجديدة بأغلبية ثلثي الدول الـ ١٩٢ الأعضاء في المنظمة الدولية، أي ١٢٨ صوتاً.

وفي حال نفّذت الولايات المتحدة تهديدها باعتراض التحرك الفلسطيني في مجلس الأمن عبر استخدامها حق النقض، "الفيتو"، يلوّح المسؤولون الفلسطينيون باللجوء إلى طلب عقد الجمعية العامة بموجب إجراء "الاتحاد من أجل السلام"، لكن مثل هذا الإجراء يتطلب أن تكون القضية المطروحة تهدد السلم والأمن العالميين أولاً، وأن يخفق مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بشأنها ثانياً. وحتى لو نجح الفلسطينيون في اللجوء إلى هذا الخيار، وحصلوا على تصويت ثلثي أعضاء الجمعية العامة لمصلحة الاعتراف بدولة فلسطين على حدود سنة ١٩٦٧، فإن هذا التصويت لن يكون بمثابة قبول لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة إلا إذا عاد مجلس الأمن وأوصى بهذه العضوية وفق ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الإجرائية المرعية، وهنا سيكون "الفيتو" الأميركي بالمرصاد مرة أخرى.

إذاً، ما الذي يعنيه استحقاق أيلول/سبتمبر؟ إنه لا يقود إلى اعتراف باستقلال دولة فلسطين بما يترتب على ذلك من إجراءات يجب اتخاذها من المنظمة الدولية لتجسيد هذا الاستقلال وفرض إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، غير أن النجاح في نهاية المطاف، في الحصول على قرار جديد من الجمعية العامة يؤكد حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال في دولة معترف بها، من شأنه أن يوفر دعماً دولياً غير مسبوق لشرعية المطلب الفلسطيني بالاستقلال والخلاص من الاحتلال من حيث عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين، وأن يظهر عزلة الموقفين الإسرائيليين والأميركي، ونزع الشرعية عن دولة الاحتلال، الأمر الذي سيدفع إدارة أوباما عشية العام الأخير من ولايته، وقبل التوجه إلى انتخابات رئاسية جديدة، وكذلك إسرائيل، إلى شن حملة دولية لتجديد مواقف دول كبرى، ولا سيما من أعضاء الاتحاد الأوروبي، لإجهاض التحرك الفلسطيني الدبلوماسي قبل وصوله إلى أيلول/سبتمبر، أو اعتراضه داخل مجلس الأمن والجمعية العامة إذا ما أصر الفلسطينيون على المضي في هذا الخيار.

وباختصار، وبحسب المعطيات السابقة، فإن استحقاق أيلول/سبتمبر ليس سوى معركة سياسية جديدة على المستوى الدولي، لن تقود إلى قبول فلسطين عضواً جديداً في الأمم المتحدة، أو استقلالها وتحررها من الاحتلال، ما دامت الولايات المتحدة ملتزمة توفير الحماية لدولة الاحتلال في المحافل الدولية، وعلى أهبة الاستعداد لاستخدام "الفيديو". وربما يجدر بالفلسطينيين التوافق على استراتيجية شاملة للتحرر من الاحتلال والعنصرية، تستند إلى توسيع أفق المواجهة السياسية على المستويات الدولية لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في مواجهة الانحياز الأميركي إلى مصلحة إسرائيل. وحينها، يمكن أن تدرج خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبول عضويتها، كأحد مكونات هذه الاستراتيجية، وذلك إلى جانب خطوات أخرى عديدة لمحاصرة وعزل الموقفين الإسرائيليين والأميركي في مختلف المحافل الدولية.

ووفقاً لمواقف فلسطينية نقدية متنوعة، فإن مثل هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا قامت على روافع أساسية، أهمها التعامل مع مسار المصالحة بصفته محطة في عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، كحركة تحرر وطني، في إطار منظمة التحرير ككيان تمثيلي حقيقي لكل الفلسطينيين أينما يكونوا، وتعزيز مقومات الصمود والمقاومة الشاملة في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، عبر توظيف متغيرات "الربيع العربي" لإطلاق حالة نهوض فلسطيني، استناداً إلى برنامج سياسي توافقي قادر على مخاطبة المجتمع الدولي وحشد الدعم لقضية التحرر من الاحتلال والعنصرية، شرط أن يعتمد خطاب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وروايته لوجوده على أرض وطنه والصراع عليها في مواجهة زيف الرواية الصهيونية التي كاد الرئيس الأميركي يتبنّاها كاملة في خطابه الثاني أمام مؤتمر "إيباك".

مصالحة أهم بنودها "مع وقف التنفيذ"

يشكل انطلاق مسار المصالحة الوطنية الحجر الأساسي لأي مسعى يهدف إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على مستوى منظمة التحرير والسلطة، بما يصبو العلاقة بينهما لمصلحة تكريس مرجعية الأولى في صنع القرار الوطني الفلسطيني، ويفتح المجال أمام مراجعة سياسية للمسار الذي أدى إلى الانشغال بعملية تفاوضية عبثية، وإلى تراجع الفعل الوطني الكفاحي، والانقسام، وتقديم مشروع الاستيطان والتهويد على الأرض، بحيث تشكل هذه المراجعة أساساً للتوافق على مرتكزات استراتيجية متكاملة وقادرة على تغيير مثل هذا المسار. هذه مهمة طموحة عبّرت عنها مواقف فلسطينية وإن لا يبدأ أن مجريات تنفيذ اتفاق المصالحة منذ توقيعه في القاهرة في ٤ أيار/مايو تؤسس لتوفير مقومات تحقيقها. فالاتفاق الموقع عبارة عن محضر تفاهات بين

حركتي "فتح" و"حماس" بشأن تأليف حكومة من "كفاءات وطنية" وتعيين رئيس الحكومة والوزراء بالتوافق، على أن تحدد مهمات الحكومة بما يلي: تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني؛ الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية؛ متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار الإسرائيلي؛ متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقاً لصلاحياتها؛ معالجة القضايا المدنية والمشكلات الإدارية الناجمة عن الانقسام؛ توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وتسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية. كما تضمن المحضر الموقع توافاً على تشكيل كل من لجنة الانتخابات المركزية ومحكمة الانتخابات، وموعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية للمجلس الوطني بالتزامن بعد عام، مع تفعيل المجلس التشريعي طبقاً للقانون الأساسي خلال هذه الفترة. أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فاتفق على أن تكون مهمات الإطار القيادي المؤقت وقراراته غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وقد تضمن المحضر ١٧ عبارة موجزة فقط بشأن الأمن نصت على ما يلي: "التأكيد على أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بشأنها، وتتكون من ضباط مهنيين، تكون بالتوافق."^(١٤)

صحيح أن هذه التفاهات تستند إلى ما جرى التوافق عليه سابقاً، لكن يبدو أن كل بند من بنود الاتفاق الموقع يحتاج إلى حوار جديد للتوافق على آلية تنفيذه، وعلى الجدول الزمني الذي افتقرت إليه جميع البنود، باستثناء موعد الانتخابات، بحيث بدا أن الاتفاق الموقع يحتاج إلى اتفاق جديد، وهو ما ظهر من التلکؤ في تنفيذ أول بنوده المتعلقة بتأليف الحكومة.

وغاب البرنامج السياسي عن الاتفاق تحت شعار تأليف حكومة تكنوقراط "غير سياسية"، واستند خطاب الرئيس عباس في التصدي للرفض الإسرائيلي والأميركي للمصالحة مع حركة "حماس"، إلى نفي أن تكون هناك مهمات سياسية للحكومة المقبلة، لكن مع تأكيد أنها ستلتزم برنامج الرئيس "السياسي". وبالتدقيق، فإن الخطاب ينفي النفي عملياً، أولاً لأن مهمات الحكومة كما حُددت في الاتفاق ليست برنامجاً، وإنما هي عبارة عن وظائف للحكومة، وثانياً لأن هذه الوظائف تندرج في صميم العمل السياسي اليومي للحكومة، ولا يمكن أن تنفصل عنه، وثالثاً لأن حكومات دول العالم تتعامل سياسياً بمنطق العلاقات الدولية مع أي حكومة وفق برنامجها ورؤيتها السياسية وليس وظائفها فقط.

وتشير مصادر صحافية إسرائيلية إلى أن الرئيس الفلسطيني يصّر بشكل غير معلن على أن تقبل حكومة التكنوقراط شروط اللجنة الرباعية الدولية. ونقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في ٢٧ أيار/مايو عن مصادر مقربة من الرئيس عباس أنه، وبحلول أواسط حزيران/يونيو، سيسعى لتأليف حكومة من التكنوقراط تقبل بشروط اللجنة الرباعية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، في حين تنقل مصادر فلسطينية خاصة أن الرئيس عباس يذهب إلى أبعد من ذلك بإصراره على أن يستمع شخصياً من كل وزير سيشارك في الحكومة إلى موقف يؤكد قبوله شروط "الرباعية". ويبقى تجاهل الفصائل التي وقّعت الاتفاق، للأساس السياسي للحكومة، ولمجمل اتفاق المصالحة، من أبرز التحديات التي ستواجه مسار المصالحة، فضلاً عن انعكاس الممارسة السياسية اليومية لكل من قيادة المنظمة والسلطة والفصائل على مستوى التوافق الوطني بشأن أبرز المستجدات السياسية، وفي مقدمها الموقف من المفاوضات والمقاومة المسلحة والشعبية و"استحقاق أيلول/سبتمبر"، وما بعده.

وتكمن المعضلة الثانية في الاتفاق على إمكان انفجار موضوع الأمن في طريق المصالحة في أي لحظة، إذ جرى الاكتفاء بالتوافق على تشكيل اللجنة الأمنية العليا، من دون توفر إرادة سياسية لدى حركتي "فتح" و"حماس" من أجل إعادة بناء المؤسسة الأمنية بشكل موحد بعيداً عن الحزبية والفئوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل جرى التوافق خلال الاجتماع الأول بين الحركتين عقب توقيع الاتفاق، وبحضور كل من الرئيس عباس ورئيس

المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، على إبقاء وضع الأجهزة الأمنية على حاله إلى ما بعد الانتخابات، الأمر الذي يوصف بأنه شكل من أشكال المحاصصة في المربع الأكثر خطراً على مسار المصالحة، إن لم يكن تعبيراً عن رغبة في إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه. وجرى هذا التفاهم على الرغم من وجود تصورات لمعالجة ملف المؤسسة الأمنية ضمن جدول زمني يعتمد مراحل متدرجة في إعادة بناء الأجهزة الأمنية بشكل موحد.

أمّا المعضلة الثالثة، فتكمن في التناقض الوارد في النص المتعلق بالإطار القيادي المؤقت، ففي حين اتُّفق في النصف الأول من النص على أن "مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل"، أضيفت في النصف الثاني عبارة: "وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير"،^(١٥) الأمر الذي أثار خلافاً في تفسير كل من حركتي "فتح" و"حماس" لهذا النص الملتبس أصلاً. ففي حين اعتبرت "حماس" أن الإطار القيادي المؤقت يشكّل الهيئة المرجعية العليا لاتخاذ القرارات بشكل توافقي، أي أنه أعلى من اللجنة التنفيذية، أكدت "فتح" في المقابل أن اللجنة التنفيذية تبقى المرجعية العليا، أي أن الإطار المؤقت هو هيئة دون مستوى "التنفيذية". ومرة أخرى، فإن تجاهل التوافق على صلاحيات ومهام وآليات اتخاذ القرار في كل من الإطار المؤقت واللجنة التنفيذية، أدى إلى إثارة خلاف جوهري يدفع إلى التلکؤ في دعوة الإطار القيادي المؤقت إلى عقد أول اجتماعاته. وتكمن المعضلة الرابعة في رزمة الانتخابات التي اتُّفق على إجرائها، ولا سيما من حيث ما يلي: يُفترض أن تنحصر مهمة الحكومة المقبلة في تسيير إدارة شؤون الضفة والقطاع، وهي بذلك لا تمثل إلا الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، ولا يعقل أن تعهد إليها مهمة توفير الأجواء لانتخابات المجلس الوطني، التي تُعدّ من اختصاص منظمة التحرير "حيثما أمكن" (وهي عبارة ذُكرت في ميثاق المنظمة الأساسي ووردت في اتفاقي مكة والقاهرة، وتكررت مرة أخرى في اتفاق المصالحة، بينما غابت إجراءات تدفع فعلياً في اتجاه انتخابات مباشرة، فصار يفسرها البعض على أنها تبدو أقرب إلى تبرير عدم إجراء انتخابات في بلاد يمكن إجراءها فيها). وإذا كان أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء طبيعويون في المجلس الوطني، فلماذا تجرى انتخابات متزامنة في الأراضي الفلسطينية للمجلسين التشريعي والوطني؟ بمعنى آخر: مَنْ سينتخب الفلسطينيون في صندوق الاقتراع للمجلس الوطني، إذا كانوا سينتخبون في صندوق "المجلس التشريعي" نواباً سيكونون أعضاء في "المجلس الوطني"، ما لم يتم الفصل بين عضوية كل من المجلسين التشريعي والوطني؟ وإلى جانب ذلك، تبقى مشكلة اختلاف النظام الانتخابي لكل من المجلسين، فهناك تناقض بين اعتماد انتخابات المجلس الوطني نظام التمثيل النسبي الكامل، بينما تعتمد انتخابات "المجلس التشريعي" القانون المختلط كما ورد في الورقة المصرية، الأمر الذي يستدعي التساؤل عن إزالة هذا التناقض عبر تعميم قانون التمثيل النسبي الكامل على انتخابات المجلسين على سبيل المثال. ويبقى في هذا المجال سؤال مهم تحتاج إجابته إلى توافق، وهو: ماذا سيحدث إذا لم يتم إجراء الانتخابات في موعدها، أكان ذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية، أم بسبب استخدام "الفيتو" ضد إجرائها من طرف إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أطراف دولية أخرى، أم جرّاء عدم توفر إرادة لدى حركتي "فتح" و"حماس"، أو إحداهما، لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لحسابات فتوية تتعلق بالنتائج المحتملة للانتخابات؟

"شاهد ما شفش حاجة!"

في جميع الأحوال، جرى توقيع اتفاق المصالحة كي يصبح العنوان الأبرز للمرحلة اللاحقة هو ضمان تنفيذ الاتفاق بعيداً عن المحاصصة وإدارة الانقسام، الأمر الذي يفتح الطريق أمام إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على مستوى منظمة التحرير والسلطة بشكل تعددي وديمقراطي يعزز مسيرة التحرر الوطني. وقد قيل كثير في

العوامل التي جعلت الوصول إلى لحظة توقيع الاتفاق ممكناً، لكنها كانت كلها حاضرة في مجمل التحليلات على الرغم من التباين في قراءة تأثير هذه العوامل وفق حسابات كل فصيل، ولا سيما من حيث تأثير المتغيرات في المشهد العربي، وكذلك ترتيبها من حيث تأثيرها في تحقيق المصالحة، بدءاً من ثورتَي تونس ومصر، مروراً بالواجهات العنيفة في ليبيا، والانتفاضات الشعبية في سورية واليمن والبحرين، وصولاً إلى التغير في سياسة مصر إزاء التعامل مع الملف الفلسطيني، أكان ذلك فيما يتعلق بالمصالحة، أم بفتح معبر رفح وكسر الحصار عن قطاع غزة، أم بعدم الرهان على مسار التفاوض الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحبيز اعتماد مقاربة المؤتمر الدولي، فضلاً عن تأثير الحراك الشبابي الفلسطيني، وجهود الشخصيات المستقلة لتحقيق المصالحة، وتصادد المطالبة الشعبية الفلسطينية بتغيير المسار الذي أدى إلى الانقسام في ظل انسداد أفق العملية السياسية وتزايد الهجوم الاستيطاني على الأرض الفلسطينية.

ومع ذلك، لم يكن ممكناً أن تشوب النواقص والمعضلات اتفاق المصالحة لولا الافتقار إلى رؤية فلسطينية واضحة تأخذ بعين الاعتبار توظيف مجمل هذه المتغيرات والعوامل من أجل تحويل المصالحة إلى محطة في سياق عملية نهوض وطني شامل تستند إلى برنامج سياسي واضح يغادر مربع الرهان على المفاوضات انطلاقاً من عدم وجود حل وطني في الأفق للقضية الفلسطينية ضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ويوظف النهوض الشعبي العربي في سياق دعم صمود الشعب الفلسطيني وتوفير المقومات اللازمة لإطلاق مقاومة شعبية شاملة للمشروع الاستيطاني العنصري الإسرائيلي. ولم يكن لذلك أن يحدث أيضاً، لولا أن بقية الفصائل الفلسطينية ارتضت تهميش دورها في اتفاق مصالحة ثنائي وقّعت الفصائل في دور أقرب إلى شاهد الزور، حتى قيل إن أميناً عاماً لفصيل فلسطيني كتب بجانب توقيع على اتفاق المصالحة عبارة "شاهد ما شفش حاجة".^(١٦)

وواقع الحال أن حركتي "فتح" و"حماس" أقصتا الفصائل عن الحوارات المقترضة التي سبقت توقيع الاتفاق، وكذلك عن المشاورات اللاحقة لتأليف الحكومة وتنفيذ الاتفاق، بطريقة رأت فيها بقية الفصائل إهانة، وذلك بعدما صبرت بصمت حتى طُفح بها الكيل، فأصدرت ثمانية فصائل تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً في ٢١ أيار/مايو قررت فيه الامتناع من المشاركة في الحوارات والمشاورات لتأليف الحكومة، علماً بأنها مستثناة أصلاً من هذه المشاورات. وقالت الفصائل في بيان صحافي: "إن الإخوة في حركتي 'فتح' و'حماس' استمروا الإمعان في نهج الاحتكار الثنائي للقرار وانفردوا ببحث وإقرار الآليات والخطوات المتعلقة بالتنفيذ، بما في ذلك الاتفاق على تشكيل الحكومة ورئيسها، دون التشاور الجاد والاتفاق مع سائر القوى والفعاليات الوطنية، الأمر الذي لا يبشر بفتح صفحة جديدة من الشراكة الوطنية الشاملة التي ترسو على أساسها ركائز متينة لوحدة وطنية راسخة".^(١٧) والفصائل الثمانية التي وقّعت البيان هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ حزب الشعب الفلسطيني؛ الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)؛ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ جبهة التحرير الفلسطينية؛ جبهة التحرير العربية؛ الجبهة العربية الفلسطينية.

غير أن مجمل الطريقة التي اعتمدت للتوافق على تأليف الحكومة لا تخلو من غرابة، بل من مهانة، وربما حتى لرئيس الحكومة المقبل الذي سيكلف تأليف حكومة تملئ عليه أسماء وزرائها، وبرنامجه، ووظائفها، ولا يمارس فيها أكثر من دور موظف مكلف تنفيذ ما تتفق عليه حركتا "فتح" و"حماس". أمّا المجلس التشريعي، فإن تفعيل دوره في مجالات التشريع والرقابة والمساءلة سيبقى محكوماً بالتوافق الفصائلي، بما في ذلك دوره في منح الثقة للحكومة التي تم التوافق على أن تؤلف وفقاً لقرار رئاسي يصدره الرئيس عباس، ويأخذ صفة القانون، على الرغم من مطالبة عدد من النواب والشخصيات السياسية بأن يكون المجلس التشريعي "معبراً إجبارياً" لمنح الثقة لأي حكومة يتم تأليفها.^(١٨)

خلاف حماساوي معلن

في سياق المشهد الاحتفالي لمشهد المصالحة، اختارت حركة "حماس" خوض معارك في ربع الساعة الأخيرة، لكن خارج نطاق حلبة السياسة، إذ بعد توقيعها الاتفاق، أثارت إشكالية إلقاء مشعل خطاباً في حفل المصالحة أسوة بالرئيس عباس، وموقع جلوسه في أعلى المنصة أم مع الحضور، وحُلت الإشكالية بصيغة وسطية أتاحت له إلقاء خطاب، لكن مع الجلوس في الصف الأمامي للحضور. وربما تكون "حماس" محقة في إثارة هذه الإشكالية، على الأقل من حيث كونها الطرف الثاني في اتفاق المصالحة، لكن الأهم هو أن معركة الشكل طغت على معركة الجوهر المتعلقة ببنود الاتفاق نفسه، فضلاً عن غياب الرؤية السياسية التي يفترض فيها أن تحكم مسار المصالحة وبرنامج الحكومة، إذ إن "حماس" ذهبت إلى أبعد مما يطلبه الرئيس عباس نفسه. فالرجل يتحدث عن مهلة لاختبار فرصة العودة إلى المفاوضات حتى أيلول/سبتمبر المقبل، بينما كان مشعل في خطابه أكثر سخاء بمنح المفاوضات المتوقعة أصلاً مهلة عام كامل.

وكرر مشعل خلال اجتماعه لاحقاً بوفود من شباب الثورة المصرية ما كان اعتقد البعض أنه ربما يكون "زلة لسان" أو "مجاملة" في خطابه في أثناء حفل المصالحة، إذ قال: "إن هدفنا إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس على حدود ٦٧، واختبرنا إسرائيل عشرات المرات منذ أوصلو ومديرد، لكن من أجل عيون الثورة المصرية والمصالحة، وحتى لا نعطي إسرائيل أية ذريعة لإفساد المصالحة، فإننا مستعدون أن نعطيها مهلة سنة إضافية لاختبار النوايا." واستدرك: "لكن ليس معنى ذلك أننا سنعلن الحرب بعد انتهاء هذه السنة، ولكننا سنضيف أوراقاً جديدة للمقاومة."^(١٩)

ولم يثر هذا الموقف استهجان المراقبين فقط، الذين رأى فيه بعضهم أنه موجه إلى الخارج، انطلاقاً من تعامل "حماس" مع المصالحة كأنها تذكرة تؤهلها للدخول إلى المجتمع الدولي من باب حكومة تكنوقراط تعتمد برنامج الرئيس عباس، بل أثار ردات فعل داخل حركة "حماس" نفسها دفعت الخلافات السياسية إلى أن تظهر إلى العلن عبر تراشق إعلامي بين قادة في الصف الأول للحركة، وبشكل لم يسبق له مثيل. فقد قال القيادي محمود الزهار بشأن موقف مشعل المتعلق بإعطاء المفاوضات مع إسرائيل فرصة: "إن موقف خالد مشعل لم نكن نعلم به ولم يستشرنا فيه أحد. بالتالي هذا موقف غير صحيح. نحن لم نعط فتح في يوم من الأيام فرصة أو تفويضاً منا كي تفاوض عنّا أو عن الشعب الفلسطيني. برنامجنا ضد التفاوض بهذه الطريقة لأنه مضيق للوقت... ونحن نسمع بمفاوضات ومفاوضات ومفاوضات... من يقول إننا فوضناها أو نفوضها لمزيد من التفاوض؟ فموقفه لا يمثل موقف الحركة."^(٢٠)

وفي المقابل، رد قادة آخرون على الزهار، بينهم عضو المكتب السياسي للحركة عزت الرشق، الذي قال في تصريح نشرته "الجزيرة نت" في ٢٣ أيار/مايو، إن ما صدر عن الزهار "يمثل خرقاً للتقاليد التنظيمية المعمول بها في حركة حماس، ولا يجوز أن يصدر عنه بحق رئيس الحركة وقائدها"، فضلاً عن كون الزهار "غير مخول بالتعليق على كلمة رئيس الحركة أو الاستدراك عليها". وأضاف أن المكتب السياسي هو الجهة الوحيدة المخولة أي توضيحات أو استدراكات، إذا وجدت، على تصريحات القيادة، كما نفى أن تكون تصريحات الزهار انعكاساً لحالة خلاف داخل الحركة، وقال إنه "لا خلاف في الحركة، وحماس تتمتع بمؤسسية عالية، وقرارها واحد وموحد."

أمّا القيادي في الحركة في قطاع غزة، صلاح البردويل، فحاول التقليل من هذا الخلاف المعلن في بيان نُشر في ٢٤ أيار/مايو، وقال فيه إن ما تناقلته وسائل الإعلام من تصريحات للدكتور محمود الزهار وعزت الرشق، عضوي المكتب السياسي للحركة، هو من قبيل التلون داخل إطار الجسم الحركي الواحد، ولا يعكس على الإطلاق أي خلافات داخل قيادة حركة "حماس". وشدد على أن "القيادة موحدة في الداخل والخارج بقيادة خالد مشعل، وهي صاحبة مشروع واحد، ولا يوجد أي أثر لمثل هذه التصريحات التي تروج لها وسائل الإعلام."^(٢١)

“الجبهة الشعبية” تستأنف حضور اجتماعات “اللجنة التنفيذية”

على الرغم من احتجاج الجبهة الشعبية على إقصائها وبقية الفصائل من حوارات المصالحة وتأليف الحكومة، فإنها أعلنت في ٢٣ أيار/مايو أنها قررت العودة إلى حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بسبب “التطورات السياسية المفصلية”. وذكرت الجبهة في بيان تلي خلال مؤتمر صحفي في مدينة رام الله أنه “أمام التطورات السياسية المفصلية، وفي اجتماع طارئ، توقفت اللجنة المركزية العامة باستفاضة وعمق ومسؤولية وطنية عالية، واتخذت قراراً بالعودة إلى حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير”، وأضافت: “والسبب هو لدعم ورص الصفوف وتوحيد الجهود الوطنية في مواجهة الخطة السياسية الأميركية - الإسرائيلية الرامية إلى عرقلة تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية وإجهاضه، ومنع تطويره إلى اتفاق سياسي يتجاوز مسيرة عقدين من الرهان الواهم على تفاوض عبثي تحت رعاية أميركية، ويطوي صفحة الانقسامات الداخلية، ويفتح الباب أمام نضال سياسي ديمقراطي وميداني متعدد الأشكال في سبيل انتزاع الحقوق الوطنية وإقامة الدولة وعاصمتها القدس.”^(٢٢) لكن “الجبهة الشعبية” لم تذكر ما إذا كانت مقاطعتها اجتماعات اللجنة التنفيذية قد حققت الأهداف المتوخاة، ولا سيما أن حالة التهميش في صنع القرار لم تتغير في حالي المقاطعة أو المشاركة.

رقص أميركي على الإيقاع الإسرائيلي

لم يستمع أحد في تل أبيب أو واشنطن إلى مرونة مشعل السياسية التي أثارها الارتياح لدى الرئيس عباس وقيادة حركة “فتح”، وجاء الرد الإسرائيلي على اتفاق المصالحة هستيرياً، إذ ظهر نتنهاو فور توقيع الاتفاق في شريط مصور في قناة التلفزة الإسرائيلية كي يعلن رفض اتفاق المصالحة، وليخبر الرئيس عباس بين المصالحة مع “حماس” والسلام مع إسرائيل عبر مفاوضات نعتها أصلاً المواقف الإسرائيلية المتعنتة، بينما قرر وزير المالية الإسرائيلي تعليق تحويل أموال العائدات الجمركية التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية في مقابل عمولة تبلغ ٣٪، قبل أن يجبر الضغط الأميركي والأوروبي حكومة نتنهاو على التراجع عن مثل هذا الإجراء العقابي الذي ألحق الضرر بصورة حكومة سلام فياض، ولا سيما أن حكومة الوفاق الجديدة لم تتألف، وبرنامجه لم يعلن.

وقالت صحيفة “هآرتس” تعقيباً على توقيع اتفاق المصالحة، إن إعلان التوصل إلى اتفاق المصالحة قوبل بنوع من المفاجأة في إسرائيل، مشيرة إلى أنه على الرغم من وجود “إشارات استخباراتية” بشأن الخطوات التي يتجه إليها الطرفان، فإن إمكان المصالحة لم يطرح على جدول الأعمال مؤخراً كعملية قابلة للحدوث في الزمن القريب. وأضافت الصحيفة أن احتمالات تحقيق المصالحة لا تزال غير واضحة، وخصوصاً أن اتفاقات مماثلة انهارت في السابق، وأنه، على المستوى الأمني، فإن تحقيق المصالحة يحمل “بشائر مختلطة”، وأن المخاوف الفورية الإسرائيلية تتصل بالتنسيق الأمني بين إسرائيل وأجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية، كما أن مشاركة “حماس” في أجهزة أمن السلطة تعني تحييد إمكان تبادل معلومات استخباراتية مع السلطة الفلسطينية. واعتبرت الصحيفة أن إطلاق مئات الأسرى من حركة “حماس” من سجون السلطة الفلسطينية في الضفة، بموجب اتفاق المصالحة، ينطوي على خطر ملموس في تصاعد “العمليات الإرهابية”، إلا أنها أشارت إلى أن انضمام “حماس” إلى حكومة وحدة يقلص إلى الحد الأدنى احتمال توجّه الحركة نحو التصعيد العسكري في قطاع غزة، وأن ذلك يساعد على تحقيق “نوع من الاستقرار” على الحدود الجنوبية فترة زمنية قصيرة على الأقل. كما توقعت الصحيفة أن يكون للمصالحة تأثير إيجابي في الاتصالات لإنجاز صفقة تبادل أسرى والإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير في قطاع غزة غلعاد شاليط، لكنها قالت إن تحقيق المصالحة سيصعب على السلطة الفلسطينية الحصول

على مساعدات مالية أميركية، وإن من الممكن توقّع أن يكون الكونغرس أقل حماسة للمصادقة على تحويل مئات ملايين الدولارات إلى السلطة.

أمّا الموقف الأميركي، فجاء منسجماً مع الموقف الإسرائيلي فور إعلان توقيع المصالحة، لكنه اتسم بـ "التروي" بعد إعلان موقف المفوضية الأوروبية الذي طالب إسرائيل بالإفراج عن أموال عائدات السلطة المحتجزة، وقرر تحويل مساعدة مالية إضافية بقيمة ٨٥ مليون يورو تلبية لطلب عاجل من حكومة فياض التي واجهت حملة انتقادات داخلية، ولا سيما من نقابة الموظفين في الوظيفة العامة، على خلفية ربطها صرف رواتب الموظفين بتعليق إسرائيل تحويل عائدات الضرائب، على الرغم من تحويل المفوضية الأوروبية هذه المنحة الإضافية التي خصص نحو نصفها لدعم صرف رواتب بعض القطاعات، فضلاً عن تسلم حكومة فياض مساعدات أخرى، بينها توقيع اتفاقية مساعدة مالية فرنسية للسلطة في ٩ أيار/ مايو بقيمة ١٠ ملايين يورو.

لكن الموقف الأميركي حُدّ بشكل أكثر وضوحاً على لسان الرئيس أوباما في أثناء خطابيه في وزارة الخارجية الأميركية ومؤتمر "إيباك"، إذ جدد تأكيده أن اتفاق المصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح" هو "عقبة ضخمة في وجه السلام"، مشيراً إلى أنه "ما من دولة في العالم يمكن أن نتوقّع منها أن تتفاوض مع منظمة إرهابية.. أقسمت أن تمحوها من الوجود"، وقال إن الولايات المتحدة ستواصل "مطالبة حماس" بالقبول بالمسؤوليات الأساسية للسلام، وهي: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقات الموقعة، مجدداً مطالبتها بإطلاق الجندي شاليط.^(٣٣)

١٥ أيار/ مايو... و"غزو" إسرائيل

إن مجمل هذه المواقف الإسرائيلية والأميركية من المصالحة والعملية السياسية طرح أمام الفلسطينيين تحديات كبيرة جرى مواجهتها تاريخياً عبر الاستقواء بأوراق القوة المتاحة. ومن المقومات التي يملكها الفلسطينيون حالياً، وفي مقدمها إنجاز مسار المصالحة وفق برنامج سياسي كفاحي: الاستفادة من التداعيات الإيجابية للثورات الديمقراطية العربية على الحالة الفلسطينية، كما تجلت في إطلاق حراك شبابي ضاغظ لإنهاء الانقسام، ومطالب بتغيير المسار الذي اعتمد طوال الأعوام الماضية، مروراً بحركة فلسطينية وشعبية دولية متنامية تدعو إلى مقاطعة إسرائيل والضغط عليها، وصولاً إلى تشكيل مجموعات شبابية داخل الوطن وفي الشتات استطاعت أن تحشد الآلاف للمشاركة في مسيرات العودة التي انطلقت، بمشاركة فلسطينية وعربية، من مارون الراس في جنوب لبنان، وفي اتجاه مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، ومن الكرامة في غور الأردن، ومن سيناء في مصر، فضلاً عن المسيرات والاعتصامات أمام السفارات الإسرائيلية في عدد من دول العالم.

ولعل أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من مسيرات العودة تكمن في إعادة الاعتبار إلى خطاب الحقوق التاريخية التي كادت تُطمس في سياق تكيف الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي مع متطلبات عقدين من التفاوض بشأن إقامة الدولة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، مع تهيمش وإقصاء أغلبية الشعب الفلسطيني في أراضي ١٩٤٨، وفي بلاد الشتات، عن صنع القرار المتعلق بمستقبل المشروع الوطني. وكانت مسيرات العودة في ١٥ أيار/ مايو، بما تخللها من عزيمة تحلّى بها متظاهرون عزّل، وإصرار على تجسيد حق العودة بكسر حاجز الخوف من البطش الإسرائيلي، تؤكد أكثر من أي وقت مضى واقعية التمسك بحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هُجروا منها، وتقدم نموذجاً لمقارعة البطش بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بطريقة يصعب فيها إلا التضامن عالمياً مع أصحاب الحق ممّن أثاروا إعجاباً بقدرتهم على شل قدرة واحد من أقوى جيوش العالم على منع بضع عشرات من الفلسطينيين والسوريين من تحرير مجدل شمس

ولو لبضع ساعات، أو منع لاجئ فلسطيني من الوصول إلى مدينته يافا.

غير أن الاستخلاص الأهم بشأن قوة النموذج الذي قدمته مسيرات العودة، إنما يكمن في أن جيلاً جديداً من الشباب الذي يفكر من خارج النظام السائد وآليات فعله السياسي، هو الذي صنعه. فمرحلة ما بعد ١٥ أيار/مايو لن تكون مشابهة لما قبله، ذلك بأن هذا النمط الجديد في التفكير من خارج النظام هو الذي مكّن ثورتَي تونس ومصر من إسقاط النظامين في هذين البلدين بعد شل قدرتهما على إعادة إنتاج آليات استمرار نمط الأنظمة المستبدة مهما تبلغ قوة البنية الأمنية التي يستند إليها بقاؤها. وقد استلهم شباب فلسطين هذه القدرة على التفكير خارج نمط التفكير السياسي التقليدي الذي حكم الممارسة السياسية اليومية لمكونات الحركة الوطنية في مرحلة أفول نجمها منذ ثمانينيات القرن الماضي عامة، وما بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي خاصة.

بعد ذلك جاءت الفصائل القائمة كي تفرض نفسها بعد أشهر من الدعوات المستقلة، كما جرى في لبنان على سبيل المثال، وتولت الدعوة تنظيمياً إلى درجة كبيرة، بالترافق مع جدل حاد مع شباب مستقلين ومجموعات شبابية تشكل ظاهرة جديدة توحى بإعادة دور اللاجئ وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بصيغة الانتخاب المباشر في لبنان حيث يمكن ذلك. وتمكن جانب من الشباب، وبدرجة من العفوية، من فرض إيقاعه المستقل على مسيرة العودة في جنوب لبنان، وذلك على الرغم من التزامن أيضاً مع تحليلات كثير من الكتاب الصحافيين أن أنظمة حاولت ركوب موجة المسيرات وتوجيه رسائل إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا سيما بعد مقابلة رامي مخلوف في "نيويورك تايمز" التي ربطت بين استقرار إسرائيل والنظام السوري. ويبدو أن هذه التحديات ستظل تفرض نفسها على التحركات الفلسطينية الشبابية التي تسير وسط حقول ألغام في الجهات كافة.

أمّا في فلسطين، فإن أغلبية الفصائل تبنت الدعوة الرسمية إلى إحياء المناسبة بشكل تقليدي كما في كل عام، بمسيرات ومهرجانات خطابية الطابع قرب ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات في رام الله، وفي مراكز المدن في الضفة والقطاع، باستثناء مواجهات اندلعت، غالباً، بعفوية على مداخل عدد من مخيمات الضفة والقرى القريبة من المستعمرات وجدار الفصل العنصري، وازدادت حدتها وأعداد المشاركين فيها على إيقاع الأنباء الواردة من مجدل شمس ومارون الراس، الأمر الذي حفز الدعوات الراهنة إلى تحويل ذكرى "النكسة" في ٥ حزيران/يونيو، وغيرها من مناسبات، إلى محطات لتنظيم المزيد من مسيرات العودة التي تنطلق في اتجاه أراضي ٤٨ من الضفة والقطاع، وفي اتجاه فلسطين عامة من البلاد العربية المحيطة، وهي دعوات تنطلق يومياً عبر صفحات المجموعات الشبابية المتزايدة في مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما "الفيس بوك"، كي تؤسس عبر مبادراتها الكفاحية الإبداعية لحركة نهوض شعبي في الوطن والشتات تعيد الاعتبار إلى خطاب الحقوق التاريخية، ولما يمكن تشبيهه بمطلب "الشعب يريد تغيير المسار" من خلال إعادة بناء الحركة الوطنية ومشروعها السياسي الجمعي.

وفي حين وقفت آلة الحرب الإسرائيلية عاجزة عن التعامل مع حشود بشرية سلمية تنشد العودة إلى أرض الوطن، كان الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، أول من حاول وضع إطار للخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي لتبرير عمليات القتل بحق العائدين إلى فلسطين، عندما اعتبر أن إسرائيل تتعرض لحرب تُشنّ عليها من عدة جهات، فأعاد التذكير بخطاب أريئيل شارون الذي اعتبر الانتفاضة الفلسطينية الثانية حرباً كي يبرر عمليات البطش الوحشي بالمشاركين في التظاهرات السلمية آنذاك. أمّا نتائجه، فاعتبر أن إسرائيل تتعرض لـ "غزو" عبر الحدود، إذ ألقى خطاباً من على منصة الكنيسة في اليوم التالي تطرق فيه إلى أحداث "يوم النكبة" على حدود الشمال مع سورية ولبنان، وقال فيه: "يجب علينا أن نرى بأعيننا الواقع المتغير من حولنا، فهذا الواقع يتغير بسرعة فائقة. أنا أريد صنع السلام مع دولة فلسطينية تنهي الصراع، ولكن على المدى القريب، وضع إسرائيل سيكون صعباً، فنحن نرى ما يحدث في لبنان وسورية". وأضاف: "في الأسس تجمعهم آلاف الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين قرب الحدود بهدف غزو أراضينا والمساس بسيادة إسرائيل".^(٢٤)

وأشار نتنياهو إلى أنه بالنسبة إلى المتظاهرين، فإن ٦٣ عاماً من استقلال إسرائيل لم تغير شيئاً، ذلك بأن المتظاهرين في غزة دعوا إلى العودة إلى يافا، وأولئك في سورية يريدون العودة إلى الجليل، وزعيم "حماس" قال أنه يتمنى نهاية المشروع الصهيوني. وقال: "لقد سمعنا ما قيل من حولنا، لكن الأمر المثير أكثر شيء كان ما حدث في بلعين.. فهناك خرج المارد أو المفتاح من الكيس. ففي مسيرة بلعين سارت طفلة صغيرة حملت بيديها مفتاحاً كبيراً ورمزياً، وكل فلسطيني يفهم عن أي مفتاح يدور الحديث، إنه مفتاح بيوتنا في يافا وحيفا والرملة." وخلص نتنياهو إلى القول إن "جذور الصراع لم تكن أبداً عدم وجود دولة فلسطينية، وإنما رفض الاعتراف بالدولة اليهودية." (٢٥)

شبكات التواصل الاجتماعي تحت المراقبة

لقد باتت إسرائيل، وبصورة عامة، تكتف الرقابة على كل ما يُنشر في شبكات التواصل الاجتماعي، بما فيها ضغوطها الساعية لإغلاق صفحة "الانتفاضة الفلسطينية الثالثة" من أجل الحيلولة دون انطلاق مسيرات العودة في ١٥ أيار/مايو.

وقالت صحيفة "هآرتس" إنه كلما اقترب موعد إعلان الاعتراف بدولة فلسطينية من جانب واحد يتزايد عدد مستخدمي الإنترنت في الصفحات المؤيدة لهذا الإعلان، مشيرة إلى أنه يجري في مواقع "الفيس بوك" و"التويتر" و"اليوتيوب" بث عبارات وفيديوهات احتجاجية "تؤيد الإقدام على اتخاذ خطوة أحادية الجانب، وتتزايد الدعوات المطالبة بإسراع وتيرة الإجراءات الاحتجاجية." ونقلت الصحيفة عن حاييم شاحم، رئيس قسم المعلومات والإنترنت في وزارة الخارجية الإسرائيلية، قوله: "نحن نستعد بشكل مكثف قبل أيلول/سبتمبر"، بينما قال يغئال بالمر، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية: "نتوقع حدوث شيء ما في شهر أيلول/سبتمبر، لكننا لا نعرف ما هو بالضبط." (٢٦)

وذكرت الصحيفة أن إسرائيل تستعد لمواجهة ما سيحدث أيضاً بالرصد المستمر للمنديات والمدونات في الإنترنت، وكذلك "التويتر" و"الفيس بوك"، وقالت إن وزارة الخارجية تعلمت درساً كبيراً بشأن وسائل الإعلام الاجتماعية بعد الفشل الذريع والأزمة الطاحنة التي واجهتها إسرائيل بعد هجومها على أسطول الحرية التركي. كما أشارت إلى أن متصفحي المواقع الاجتماعية أصبحوا يستخدمون هذه المواقع كأداة رئيسية في احتجاجاتهم، كما هي الحال في مصر، الأمر الذي أدى إلى إسقاط النظام المصري بأكمله. وأعادت الصحيفة إلى الأذهان أيضاً احتجاجات ومسيرات "يوم النكبة"، إذ تنتشر رسائل في مواقع اجتماعية تدعو إلى خرق الحدود بين إسرائيل وسورية.

أجواء معارك انتخابية في إسرائيل

في ظل مجمل هذه التطورات، رأى معلقون إسرائيليون أن نتنياهو اختار عبر المواقف المتشددة التي طرحها خلال لقائه الرئيس أوباما، وفي خطابيه أمام مؤتمر "إيباك" والكونغرس، إطلاق معركة الانتخابية من واشنطن، ولا سيما أنها كانت موجهة أساساً إلى ائتلافه اليميني والناخب الإسرائيلي. وأشارت نتائج استطلاعين للرأي العام الإسرائيلي عقب إعلان نتنياهو مواقفه المتطرفة ورفضه الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧، إلى أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تقف خلف نتنياهو وتدعم مواقفه، وإلى أن شعبية حزب الليكود، ونسبة التأييد لتولي نتنياهو منصب رئيس الحكومة في حالة إجراء انتخابات جديدة، ارتفعت، الأمر الذي يعني أن نتنياهو نجح في "جولة واشنطن" في تكريس زعامته لتيار اليمين المتطرف في إسرائيل، ولو إلى حين.

أمّا وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الذي شق حزب العمل وأسس كتلة جديدة، فحاول العودة إلى الأضواء بإعلان خطة للحل الدائم مع الفلسطينيين، مستبقاً إعلان نتنياهو عناصر رؤيته للتسوية، فأعلن في ١١ أيار/مايو أن الحل مع الفلسطينيين يجب أن يركز على "حدود دائمة بيننا وبين الفلسطينيين، على قاعدة أمن إسرائيل أولاً، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى والأحياء اليهودية في القدس لسيادة إسرائيل، إلى جانب تبادل الأراضي، وتبقى بيد الفلسطينيين أرض تشبه ما كانوا يتمنونها قبل ٦٧.. ومن أجل تنفيذ ذلك يجب أن تقوم إسرائيل بترتيبات أمنية لضمان أمنها تتمثل بالإبقاء على قوات الجيش على امتداد الحدود مع الأردن لضمان أن تكون الدولة الفلسطينية التي ستقام مجردة من السلاح، ولا تتحول الضفة الغربية مثل قطاع غزة أو لبنان الثانية". وأضاف باراك: "إن جزءاً من خطتي يشتمل على إعادة عدد من اللاجئين الفلسطينيين والتوصل لترتيبات متفق عليها بين الجانبين في 'الحوض المقدس' في القدس"، مضيفاً أن "أهم شيء هو إنهاء الصراع مع الاعتراف بدولة إسرائيل باعتبارها دولة الشعب اليهودي، والاعتراف بدولة فلسطينية تكون دولة الشعب العربي الفلسطيني".^(٢٧)

إسرائيليون يطالبون أوروبا بالاعتراف بدولة فلسطينية

وفي الوقت الذي يتبارى قادة الأحزاب الإسرائيلية على كسب الرأي العام الذي يميل نحو مزيد من التطرف، تخرج بعض الأصوات التي تبدو كأنها تغرد خارج السرب، ومنها الإعلان في ٢٧ أيار/مايو أن أكثر من ١٢ شخصية مثقفة وعامة إسرائيلية وقّعت رسالة تحت فيها الزعماء الأوروبيين على الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية، في ظل وصول عملية السلام إلى نهايتها. وكتب الرسالة التي أرسلت إلى زعماء الدول الصناعية الكبرى الثماني خلال اجتماعهم في مدينة دوفيل الفرنسية، كل من "حركة التضامن اليسارية في الشيخ جراح"، والفريق الذي ينظم الاحتجاجات الأسبوعية في القدس الشرقية. وجاء في الرسالة: "إن السلام قد سقط... كمواطنين إسرائيليين، سنؤيد إعلان الدولة الفلسطينية ذات سيادة [التي] من شأنها أن تقام إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن، وعلى أساس خطوط ١٩٦٧، مع تبادل للأرض على أساس ١:١".

وأضافت الرسالة: "نحن نحث دول العالم لتعلن استعدادها للاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة وفقاً لهذه المبادئ"، كما اعتبرت أن "خطاب نتنياهو في واشنطن، والدعم الكاسح الذي حصل عليه من الكونغرس الأميركي، يدلان على أن عملية السلام وصلت إلى نهايتها.. على إسرائيل الآن الاختيار بين الاعتراف بدولة فلسطينية، أو تجدد موجة العنف". ومن موقعي الرسالة رئيس الكنيسة السابق أبراهام بورغ، والمدير العام لوزارة الخارجية ألون ليليل، والسفير السابق لدى جنوب إفريقيا إيلان باروخ، والحائز على جائزة نوبل البروفسور دانيال كانيمان.^(٢٨)

الصوت الأعلى لجرافات الهدم والاستيطان

ولا تحجب هذه الأصوات سياسة التيار المركزي اليميني الحاكم في إسرائيل، والتي تشهد تصعيداً غير مسبوق في السعي لفرض المتغيرات على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح، إذ تشير معطيات وزارة شؤون الجدار والاستيطان إلى أن سلطات الاحتلال قامت منذ بداية سنة ٢٠١١ بهدم نحو ٢٠٠ منشأة للمواطنين، و٢٠٠ قبر في الضفة الغربية، وأصدرت ٣٢٠ إخطار هدم، وتم الاستيلاء على ٩٣٠٠ دونم، علاوة على ١٤٠.٠٠٠ دونم من أراضي البحر الميت، وخصوصاً تلك التي يتوقع انحسار المياه عنها وجفافها في الأعوام المقبلة.^(٢٩) ومنذ بداية السنة الماضية (٢٠١٠)، جرى إعلان إقامة ١٥ بؤرة استيطانية، تشمل ٦ بؤر في القدس، فضلاً عن توسيع ما يزيد على ١٠٠ مستعمرة، وذلك بالشروع في بناء نحو ٥٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية، يتركز الجزء الأكبر منها داخل مدينة القدس ومحيطها.

وتم إعلان مشاريع استيطانية جديدة بالتزامن مع زيارة نتنياهو لواشنطن، وخطاب الرئيس الأميركي، منها إعلان لجنة التنظيم والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس إقامة ١٥٥٠ وحدة سكنية في مستعمرتي "بسغات زئيف" و"هار حوما" (جبل أبو غنيم) في القدس الشرقية، وكذلك قيام مجموعات من المستوطنين تسمى نفسها "شباب من أجل تلال يهودا والسامرة" بإنشاء ثلاث بؤر استيطانية جديدة على تلال قريبة من مستعمرة "معاليه أدوميم"، علاوة على مخطط لإقامة مزارع في منطقة تبلغ مساحتها نحو ١٠٠ دونم.

كما صادق وزير الدفاع إيهود باراك، وبالتزامن مع إطلاق خطته السياسية أنفة الذكر، على بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستعمرات "إفرا" و"بيتار عيليت" و"كزني شومرون"،^(٣٠) في حين شارك ٤ وزراء من حكومة نتنياهو في حفل تدشين مستعمرة "معاليه زيتيم" المقامة في قلب حي رأس العمود القريب من البلدة القديمة في القدس، ويسكن هذه المستعمرة حالياً ١٤ عائلة، ويتوقع أن يصل عدد العائلات فيها في نهاية المشروع إلى ١١٠ عائلات. ووفقاً للمخطط الإسرائيلي، فإنه سيتم في المستقبل ربط مستعمرة "معاليه زيتيم" بمستعمرة محاذية لها تسمى "معاليه دافيد"، بحيث يصبح عدد المستوطنين فيهما ٢٠٠ عائلة. كما شهدت الأغوار أعمال توسيع استيطانية في مستعمرة "مخولا"، إذ جرى بناء ٨ وحدات سكنية جديدة داخل المستعمرة.

وأعلنت بلدية الاحتلال في القدس في ٢٢ أيار/مايو عزمها هدم جسر باب المغاربة بذريعة أنه يمثل "تهديداً" لحياة الجمهور، وذلك في خطوة تمهد الطريق لاستكمال هدم طريق باب المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى بهدف بناء جسر عسكري وتهويد المنطقة الجنوبية الغربية من المسجد. وذكرت مؤسسة الأقصى أن سلطات الاحتلال تسعى لتحقيق عدة أهداف من وراء هدم طريق باب المغاربة، منها بناء جسر عسكري حديث من أجل تسهيل اقتحام قوات وآليات عسكرية كبيرة للمسجد الأقصى، ومن شأن ذلك أن يفتح المجال أيضاً أمام عمليات اقتحام واسعة للمسجد من طرف المستوطنين والجماعات اليهودية.^(٣١)

وكانت صحيفة "هآرتس" نشرت في ١١ أيار/مايو تقريراً جاء فيه أن سلطات الاحتلال، ومن دون سابق إنذار، استخدمت إجراءات سرية لسحب "حق الإقامة" من ١٤٠,٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٩٤، وذلك بحسب ما أقرت به وثيقة رسمية جديدة حصلت عليها الصحيفة، وقام بإعدادها "مكتب المستشار القانوني في قيادة الضفة الغربية".^(٣٢)

وجاء في الوثيقة أنه جرى تطبيق الإجراء السري على فلسطينيين سافروا إلى الخارج منذ احتلال الضفة الغربية حتى توقيع اتفاق أوسلو، إذ كان يتم أمر الفلسطينيين الذين يرغبون في السفر إلى الخارج عن طريق الأردن بترك بطاقات الهوية الخاصة بهم على الحدود (معبّر الكرامة)، وفي حال عدم عودتهم خلال فترة محددة كانت بطاقتهم تُسحب منهم، الأمر الذي يحرمهم حق العودة.

وقال "مركز الدفاع عن الفرد" إنه على علم بهذه الإجراءات، لكن التفاصيل وعدد الفلسطينيين الذين حُرموا حقهم في العودة لا يزالان سرّيين، في حين تؤكد منظمات حقوقية فلسطينية أن العدد أكبر من ذلك كثيراً، كما أنه يتضاعف عدة مرات لدى احتساب من حُرموا حق العودة مع ذريتهم منذ أن أبعدوا قسراً خلال تلك الفترة.

فتح معبر رفح

على صعيد آخر، أثار قرار مصر فتح معبر رفح بشكل دائم غضب الأوساط الإسرائيلية الرسمية، وقد ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في ٢٦ أيار/مايو أن قرار فتح المعبر فاجأ إسرائيل، ونقلت عن مصدر أمني إسرائيلي قوله إن إسرائيل لا يمكن أن تسمح بفتح معبر رفح. واعتبر المصدر أن الحديث هو عن قضية مهمة جداً، هي أن حصول ناشطي الإرهاب على معلومات من الممكن أن يمنحهم قدرات إرهابية أكبر بعشرات الأضعاف مما هي

عليه الآن. وأضاف أنه لا يوجد تدخل إسرائيلي، ولا يمكن وصف المحادثات مع جهات مصرية بهذا الشأن على أنها وسائل ضغط، لكن إسرائيل تتابع ما يحدث.

وكانت السلطات المصرية أعلنت في ٢٥ أيار/مايو أنها قررت فتح معبر رفح البري الحدودي مع قطاع غزة بشكل يومي، اعتباراً من ٢٨ أيار/مايو، باستثناء أيام الجمعة والإجازات الرسمية للدولة المصرية، وذلك في إطار الجهود المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وإتمام المصالحة الوطنية. وقال غازي حمد، وكيل وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في الحكومة المقالة، إن السلطات المصرية وعدت الجانب الفلسطيني أيضاً بحل مشكلة الممنوعين من السفر، والتدقيق في أسماء جميع الذين يشكلون خطراً وتهديداً على مصر.

وبالتزامن مع هذه الخطوة، قرر الاتحاد الأوروبي في ٢٦ أيار/مايو تمديد مهمة "بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية" إلى معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويمكن للمراقبين الأوروبيين استئناف عملهم في المعبر بناء على دعوة رسمية من إسرائيل والسلطة الفلسطينية فقط، فهما طرفا الاتفاق الذي كُلفت بموجبه البعثة في سنة ٢٠٠٥، وليس بناء على أي تصرف أحادي الجانب من السلطات المصرية. غير أن المتحدث باسم البعثة قال إنه "رغم ذلك، فإن الأمر يستلزم موافقة مصر على عودة البعثة وتعاونها معها أيضاً"، مضيفاً أن البعثة على استعداد لإعادة تفعيل المهمة في أي وقت بحسب ما أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي.^(٣٣)

لا تغيير في خطط "أسطول الحرية ٢"

على الرغم من خطوة فتح المعبر، فإن "الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة" أكدت أن ١٢ سفينة دولية أوروبية ستشارك بسفن تملكها بشكل منفرد، أو بشكل مشترك، في "أسطول الحرية ٢"، المقرر انطلاقه في نهاية حزيران/يونيو، وشددت في بيان صحفي نُشر في ٢٧ أيار/مايو على ضرورة توفير حماية دولية للأسطول الذي سيكون على متنه مئات المتضامنين الدوليين.

وقال رامسي عبده، عضو الحملة، إن سفناً من خمس دول أوروبية هي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وسويسرا، أعلنت مؤخراً استعدادها للانضمام إلى أسطول الحرية الثاني في غضون حزيران/يونيو، إلى جانب سبع دول أخرى، مشيراً إلى أن السفن الإنسانية ستنتقل من موانئ فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وموانئ أوروبية أخرى سيجري الإعلان بشأنها لاحقاً، وسيتم ذلك على الرغم من استخدام الحكومة الإسرائيلية سياسة التهديد بشن عملية عسكرية ضد هذه السفن إذا ما حاولت الاقتراب من قطاع غزة.

وأكد عبده أن فتح معبر رفح الحدودي هو أمر إيجابي وخطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه أوضح أن المعبر سيفتح أمام تنقل الأفراد فقط، بينما يتم عبور البضائع عبر منافذ يتحكم فيها الاحتلال، في إشارة إلى الاستمرار في تنظيم قوافل كسر الحصار ما دام قطاع غزة خاضعاً للحصار الإسرائيلي.

صندوق بقيمة مليار دولار للاستثمار في غزة

وفي سياق الجهود المبذولة لإطلاق خطط إعادة إعمار قطاع غزة في ظل المصالحة، أعلن رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني محمد مصطفى في ٢٥ أيار/مايو، وخلال أول زيارة له لغزة منذ الانقسام، أنه سيتم إنشاء صندوق بقيمة مليار دولار للاستثمار في قطاع غزة، مشدداً على أن البنية التحتية وإعادة الإعمار ستحظيان بالأولوية للمرحلة المقبلة بعد المصالحة. وقال: "خلال الأسابيع القليلة القادمة سنبدأ التشاور مع رجال أعمال في القطاع الخاص لإنشاء الصندوق"، مضيفاً: "نحن في الصندوق سنستثمر ٢٠٠ مليون دولار، ونعمل على جذب

ما تبقى من مستثمرين فلسطينيين وعرب وأجانب". وأكد مصطفى أنه "إذا تم تنفيذ برامج الإعمار فهذا سيخلق عشرات آلاف فرص العمل، وبالتالي، تشغيل ليس الشباب فقط، بل النساء أيضاً وكل الشرائح... والشركات والمصانع التي دُمرت في الحرب سيتم إحيائها، وسيكون لها دور طليعي، وستخلق تحولاً نوعياً"، مشيراً إلى أنه سيجري تنفيذ مشروعات جاهزة في الإسكان مماثلة لمشروعات تم تنفيذها في الضفة الغربية (٣٤). ■

المصادر

- (١) وكالة "فلسطين برس"، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=7903>
- (٢) تصريح عبد ربه لإذاعة "صوت فلسطين"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٣) "القدس العربي"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٦) وكالة "معا"، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=391093>
- (٧) "القدس العربي"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) وكالة "فلسطين برس"، مصدر سبق ذكره.
- (١٠) وكالة "معا" الإخبارية، مصدر سبق ذكره.
- (١١) وكالة "صفا" الإخبارية، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://www.safa.ps/ara/>
- (١٢) وكالة "يونايتد برس"، ٢١ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://arabic.upi.com/News/2011/05/22/UPI-72361306083101/>
- (١٣) جدير بالذكر أن صائب عريقات كتب مقالة في "الشرق الأوسط" نشرت جريدة "القدس" مقتطفات منها في ١٠/٦/٢٠١١، وذكر فيها أن استعداد الولايات المتحدة لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن يجعل من المستحيل أن تصبح فلسطين عضواً في الأمم المتحدة.
- (١٤) مركز "الزيتونة"، ٥ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=142156>
- (١٥) انظر موقع "مكتوب" الإلكتروني، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١: <http://news.maktoob.com/article/6219714>
- (١٦) نقلاً عن مشارك في حفل المصالحة طلب عدم الكشف عن اسمه.
- (١٧) "القدس العربي"، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (١٨) انظر تصريحات عزام الأحمد، صحيفة "الأيام" الفلسطينية، ١١ أيار/مايو ٢٠١١.
- (١٩) انظر حديث مشعل، المصدر نفسه.
- (٢٠) جريدة "الأخبار"، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٢١) وكالة "معا" الإخبارية، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٢٢) وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني: <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php>

- (٢٣) "القدس العربي"، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٢٤) ترجمة موقع "فلسطين اليوم"، ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني:
<http://paltoday.ps/arabic/New-108956.html>
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) المصدر نفسه، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٢٧) المصدر نفسه، ١١ أيار/مايو ٢٠١١.
- (٢٨) وكالة "قدس نت" للأخبار، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني:
<http://www.qudsnet.com/arabic/new/>
- (٢٩) "القدس العربي"، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٣٠) انظر موقع أ.ف.ب. الإلكتروني، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١:
<http://www.afp.com/afpcom/ar>
- (٣١) "القدس العربي"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٣٢) وكالة "معا" الإخبارية، ١١ أيار/مايو ٢٠١١، مصدر سبق ذكره.
- (٣٣) وكالة "صفا" الإخبارية، مصدر سبق ذكره.
- (٣٤) وكالة "سما" الإخبارية، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، في الموقع الإلكتروني:
<http://www.samanews.com/>

.....

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحات ١٥ دولاراً (تجليد عادي)

٢٠ دولاراً (تجليد فني)

.....